الأمم المتحدة

E/2022/51

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English

**دورة عام 2022**

23 تموز/يوليه 2021 – 22 تموز/يوليه 2022

البند 14 من جدول الأعمال

**تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

# معلومات مقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

**تقرير رئيس المجلس**

## المحتويات

*الصفحة*

أولا – مقدمة . . . . . 3

ثانيا – الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . . . . . 3

ألف –اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . . . . . 4

باء –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . . . . . 8

جيم –منظمة العمل الدولية . . . . . 8

دال –صندوق النقد الدولي . . . . . 9

110522 290422 22-05619 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هاء –مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . . . . . 9
واو –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . 10
زاي –منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . . . . . 12
طاء – برنامج الأمم المتحدة للبيئة . . . . . 19
ياء – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة . . . . . 21
كاف – صندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . . 24
لام – برنامج الأغذية العالمي . . . . . 26

# أولا - مقدمة

1 - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 2/2021 باء إلى رئيس المجلس أن يظل على اتصال وثيق مع رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بشأن المسائل التي تناولها ذلك القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس.

2 - وفي الفقرة 7 من القرار 87/76، المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، طلبت الجمعية العامة إلى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أن تبحث الظروف في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وتستعرضها كي تتخذ التدابير المناسبة للتعجيل بإحراز التقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم. وفي الفقرة 21 من القرار نفسه، أثنت الجمعية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي أجراها بشأن هذه المسألة، وطلبت إليه أن يواصل النظر في تعاونه مع اللجنة الخاصة وتكثيف ذلك التعاون بهدف اتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية المتخذة في هذا الصدد. وشجعت الجمعية، في الفقرة 12 من قرارها 86/76، الوكالاتِ المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أن تواصل توفير المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتضررة من الأعاصير أو الظواهر الطبيعية أو غيرها من الظواهر الجوية البالغة الشدة وأن تصوغ برامج مناسبة لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود التعافي وإعادة البناء، وطلبت إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية بتقرير عن هذه المسألة.

3 - وتدخل الأقاليم السبعة عشر التالية ضمن نطاق اختصاص اللجنة الخاصة: أنغويلا، وبرمودا، وبولينيزيا الفرنسية، وبيتكرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند (مالفيناس)[1]، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وسانت هيلانة، وساموا الأمريكية، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات. وترد أدناه المعلومات المقدمة استجابة للطلب الموجه إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بأن تقدم عرضا للأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتلك الأقاليم.

# ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

4 - وردت ردود من 20 كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة. وأشار كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أنه ليس لديها أي معلومات تقدمها بشأن هذه المسألة. ووفقا للمعلومات الواردة والمجمعة أدناه، واصلت المؤسسات الاثنتي عشرة المشار إليها أدناه، خلال الفترة قيد

(1) يوجد نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

الاســـتعراض، تقديم الدعم إلى شـــعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عملا بالقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة.

## ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[23 شباط/فبراير 2022]

ظلت اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حريصـة على ضـمان اسـتمرار تعاونها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي وتقديم الدعم لها في كل من برامج عملها الممولة من ميزانيتها العادية والأخرى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأُولي الاهتمام على ســبيل الأولوية لتلبية الاحتياجات المرتبطة بهشــاشــة الأقاليم تجاه الكوارث، والجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية الوطنية ضـمن الأطر المعنية من خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 وبرنامج العمل المتعلق بالدول الجزرية الصـــغيرة النامية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصـــغيرة النامية (مسـار سـاموا). ويدل هذا التعاون المتكامل مع الأقاليم في منطقة البحر الكاريبي على أوجه التشـابه بين التحديات الإنمائية التي تواجهها هذه الأقاليم والتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية ككل بسـبب هشـاشـتها المتفرّدة اقتصـاديا واجتماعيا وبيئيا تجاه الصـدمات الخارجية، وارتفاع مسـتويات مديونيتها، وضيق هامش تصرفها في المجال المالي، وارتفاع احتمالات تأثرها بتغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة. ولهذا السبب، تعطي استراتيجية "الكاريبي أولا" الأولوية لالتزام اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم أعضـــائها الكاريبيين البالغ عددهم 30 عضـــوا، بما في ذلك الأقاليم الســـبعة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، وإشراكهم بنشاط[2].

وظهرت استراتيجية "الكاريبي أولا" كوسيلة ليس لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فحســب، بل أيضــا لدعم أطر التخطيط لتعزيز التنمية المســتدامة، في وقت كانت تتعرض فيه الحكومات لضــغوط شـديدة للحد من الإنفاق العام، وتعزيز جهود الدعوة بالنيابة عن منطقة البحر الكاريبي. ويأتي ذلك في وقت مناسب بشكل خاص في ضوء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وشبه انهيار قطاع السياحة والبحث عن حيز للتصـرف في المجال المالي. وتهدف الاسـتراتيجية أيضـا إلى إعطاء المنطقة دون الإقليمية مكانة بارزة في عمل اللجنة الإقليمية لتحســين معالجة الاحتياجات ومواطن الضـــعف المحددة في بلدان منطقة البحر الكاريبي، وضـــمان إيلاء شـــواغل المنطقة أكبر قدر من الاهتمام ومعالجتها باتباع نهج متكامل. وفي نهاية المطاف، تزيد هذه الرؤية الاســـتراتيجية من النهوض بقرار اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 574 (د-27) المؤرخ 16 أيار/مايو 1998[3]، وتهدف إلى ضـمان سـماع جميع الأصـــوات الكاريبية وإيصـــالها في المحافل الإقليمية والعالمية، بغية النهوض بخطط المنطقة دون الإقليمية للتنمية المستدامة على نحو يتسم بالمساواة وتعزيز المواقف المشتركة.

وفي هذا السـياق، لا يزال عمل اللجنة الاقتصـادية مع الأقاليم وسـائر الأعضـاء المنتسـبين إليها بالغ الأهمية.

(2) أنغويلا، وبرمودا، وجزر تركس وكـايكوس، وجزر فرجن البريطـانيـة، وجزر فرجن التـابعـة للولايـات المتحـدة، وجزر كـايمـان، ومونتسيرات.

(3) انظر *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1998، الملحق رقم 21* (E/1998/41)، الفرع الثالث - زاي.

### 1 - التصدي لجائحة كوفيد-19

ظلت جائحة كوفيد-19، وآثار التدابير المتخذة للتصدي لها، تشكل سمات مميزة لهذه الفترة. وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الأقاليم لإجراء بحث استكشف تأثير الجائحة، ولا سيما الآثار المرتبطة بالصحة والتعليم والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وسعى إلى فهمه فهما أكمل، وتقديم خريطة طريق للتعافي. فعلى سبيل المثال، أصدرت اللجنة الاقتصادية، في شباط/فبراير 2021، عدة توقعات محددة للأقاليم[4] تتنبأ بالأثر الاقتصادي لكوفيد-19 على قطاع الصحة، إذا ما حدث تضاعف أو زيادة بمقدار عشرة أضعاف في معدل الانتشار الأساسي في أيار/مايو 2020؛ والناتج المحلي الإجمالي عموما، حيث كان من المتوقع أن يشهد الاقتصادان المعتمدان على السياحة في جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة انخفاضا في معدل نموهما بأكثر من 15 نقطة مئوية. وفي نهاية المطاف، قدم هذا البحث توصيات لإعادة التفكير في العمليات في القطاع، بما في ذلك تدابير مبتكرة لتمكينه من الانتعاش بعد الأزمة.

وبالمثل، حدد المنشوران المعنونان "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل: إجراءات لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[5] و "تجارب مختارة للتعلم عبر الإنترنت في منطقة البحر الكاريبي خلال جائحة كوفيد-19"[6] اللذان تضمنا تحليلات للتجارب في جزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية، على التوالي، عدة ممارسات جيدة لتكرارها في الأقاليم الأخرى. ففي جزر تركس وكايكوس، على سبيل المثال، كانت إحدى ممارساتها الجيدة هي صياغة توجيه سياساتي خاص بالتعليم عن بعد. وفي جزر فيرجن البريطانية، كان من الممارسات الجديرة بالذكر النهج المتبع في الاستفادة من التعلم عن بعد القائم على المشاريع والموجه ذاتيا بالنسبة للطلاب المتقدمين في الدراسة، الذي تم تيسيره باستخدام نظم موجودة بالفعل، فضلا عن تعزيز إدارة المعارف لتشجيع تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها، والنهج المتكاملة عبر الفرق.

### 2 - تغير المناخ والكوارث الطبيعية

زادت جائحة كوفيد-19 أكثر من هشاشة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي لا يزال عدد منها يتعافى من الدمار الذي أحدثه إعصارا إيرما وماريا في عام 2017. ولا تزال منطقة البحر الكاريبي ثاني أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم، مع الشعور بآثار تغير المناخ في جميع الأقاليم.

وتمحور عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي لهذه التحديات حول إيجاد سبل لزيادة قدرة الأقاليم، ولا سيما فيما يتعلق بالتأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها. وفي هذا

(4) انظر: Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), "The case for financing: Caribbean resilience building in the face of the COVID-19 pandemic", February 2021، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://www.cepal.org/en/publications/46629-case-financing-caribbean-resilience-building-face-covid-19-pandemic.

(5) انظر: ECLAC, "Building forward better: action to strengthen the 2030 Agenda for Sustainable Development", March 2021، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://www.cepal.org/en/publications/46696-building-forward-better-action-strengthen-2030-agenda-sustainable-development.

(6) انظر: ECLAC, "Selected online learning experiences in the Caribbean during COVID-19", February 2022، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://www.cepal.org/en/publications/47742-selected-online-learning-experiences-caribbean-during-covid-19.

الصدد، عُقدت في عام 2021 حلقتان دراسيتان دوليتان رفيعتا المستوى[7]،[8] شملتا ممثلين برلمانيين من جزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات. وخلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي أعلنت فيه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسميا عن مبادرة المرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل[9]، أصدر البرلمانيون المشاركون من المنطقة، بما في ذلك جزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات، بيانا مشتركا[10]، وضحوا فيه الدور الأساسي الذي يضطلع به الممثلون البرلمانيون في بناء توافق في الآراء ووضع سياسات طويلة الأجل والتزموا بالمشاركة النشطة المستمرة في عملية التحول من الأقوال إلى العمل المناخي وتعزيز الديمقراطية البيئية في المنطقة.

## 3 - الدعم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة

ظل الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية إلى الأقاليم مركزا، في المقام الأول، على تنمية القدرات والمساعدة التقنية في إطار خطة عام 2030، من خلال مشاركة الأقاليم في المناسبات التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان من أهم أشكال الدعم ذلك الذي قُدم إلى جزر فرجن البريطانية، التي استفادت من مشاريع اللجنة الاقتصادية للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكان الهدف منه وضع خطتها الوطنية للتنمية المستدامة. وستوجه الخطة عمل الإقليم على مدى السنوات الـ 15 المقبلة (2021-2036) وتشمل استعراضا مدمجا فيها يجرى كل ثلاث سنوات تدعمه أطر التنفيذ والرصد والتقييم لضمان الإبلاغ والشفافية والمساءلة.

وركزت اللجنة الاقتصادية أيضا على تعزيز القدرة الوطنية لجزر فرجن البريطانية على إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز.

## 4 - تيسير المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والعالمية

يُبذل قصارى الجهد لدعم مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في المنتديات الإقليمية والعالمية من أجل إسماع صوتها. فعلى الصعيد الإقليمي، تُدعى جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأعضاء الآخرين المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية إلى المشاركة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية البالغ عددها 11 هيئة التي تعمل اللجنة بمثابة أمانتها. وتشكّل هذه الهيئات

(7) انظر: ECLAC. “Just transition: strategies for a sustainable recovery”, June 2021، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://www.cepal.org/en/events/just-transition-strategies-sustainable-recovery.

(8) في آب/أغسطس 2021، استضافت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية بعنوان ”التمويل اللازم للعمل المناخي: التحدي المتمثل في دمج آليات تسعير الكربون في التشريعات المتعلقة بالمناخ“. لمزيد من المعلومات، انظر: https://www.cepal.org/en/node/54381.

(9) انبثقت مبادرة المرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل عن تحديد الحاجة إلى تعزيز التعاون البرلماني الدولي حتى يتمكن المشرعون من استعراض وإقرار التشريعات ذات الصلة بالانتقال العادل إلى اقتصادات خفيضة الكربون.

(10) ECLAC, “Joint statement by Latin American and Caribbean parliamentarians at COP 26” November 2021. وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://www.cepal.org/sites/default/files/events/files/final_joint_statement_-_eng_-_signed.pdf.

منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين ليتحاورا بشأن السياسات عند تدارسهم مختلف قضايا السياسات العامة في المنطقة، وهي تسهل التعاون فيما بين البلدان والأقاليم، وتعرّف بالمواقف الإقليمية مع إدماج مراعاة الخصائص التي تتميز بها المنطقة دون الإقليمية في ولاياتها.

فعلى سبيل المثال، شاركت الأقاليم في كانون الثاني/يناير 2021 في الاجتماع الرابع لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث كانت جزر فرجن البريطانية أحد نواب الرئيس[11]. وفي آذار/مارس 2021، شاركت الأقاليم وغيرها من الأعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية بنشاط في مناقشات الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة[12]. وشاركت الأقاليم أيضا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التحديات التي يواجهها الأعضاء المنتسبون في اللجنة الاقتصادية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[13]، الذي عُقد قبل المنتدى. وفي ذلك الاجتماع الرفيع المستوى، سلط ممثلون من الأقاليم الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها فيما يتعلق بالقدرات الإدارية، والخبرة في مجال السياسات، ونقل التكنولوجيا، والموارد المالية، وكلها تحديات تفاقمت بسبب كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية، ودعوا إلى التعاون المستدام في النهوض بالتنمية المرنة والمستدامة وتحديد سبل مشتركة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت الأقاليم بنشاط في الاجتماع العشرين للجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي[14]، حيث تولت جزر فرجن البريطانية منصب نائب الرئيس.

## 5 - خاتمة

تعلق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهمية كبيرة على التنمية المستدامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي. ويُسترشد بقرار لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي 85 (د-25) وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 574 (د-27) مباشرة في الطريقة التي تتعامل بها اللجنة الاقتصادية مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأعضائها المنتسبين الآخرين. ولا تزال اللجنة الاقتصادية تشارك من خلال تدخلات متنوعة، والمساعدة التقنية، والبحوث والمنشورات الرئيسية من أجل الدعم النشط لتطلعات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التزام اللجنة الاقتصادية، والحث على توفير الدعم من منظومة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن اللجنة لا تزال تواجه تحديا يتمثل في توفير الموارد الكافية

(11) انظر: ECLAC "Report of the Fourth Meeting of the Presiding Officers of the Regional Conference on Social Development in Latin America and the Caribbean", May 2021، وهو متاح على الرابط الشبكي التالي: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/46866/S2100286_en.pdf.

(12) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، انظر الرابط الشبكي التالي: https://foroalc2030.cepal.org/2021/en.

(13) انظر: https://foroalc2030.cepal.org/2021/en/programme/high-level-meeting-challenges-faced-associate-members-eclac-implementation-2030-agenda.

(14) انظر: https://www.cepal.org/en/events/twentieth-meeting-monitoring-committee-caribbean-developmentand-cooperation-committee.

لتدخلاتها. ويُعزى ذلك أساسا إلى الإجراءات المتعلقة بالميزانية التي تفرض قيودا على استخدام موارد الميزانية العادية لدعم الأنشطة الإنمائية مع الأعضاء المنتسبين، وهذه الأقاليم، على وجه الخصوص.

## باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

[16 شباط/فبراير 2022]

حضر ممثلون من بولينيزيا الفرنسية منتدى المحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة في عام 2021. وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ المواد التقنية المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك نشر التقرير المعنون "النهوض بأولويات منطقة المحيط الهادئ" في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفيما يتعلق بمجالات الأنشطة المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قامت اللجنة بتقديم المساعدة التقنية والتوجيه السياساتي بشأن تعزيز أوجه التآزر بين القدرة على الصمود في وجه الكوارث والاستثمار في الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عقد حلقة عمل لبناء القدرات من أجل تنفيذ واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على إجراءات المتابعة التي تم إبرازها من خلال الاستعراض الوطني الطوعي؛ وحلقة عمل بشأن "الأدوات المبتكرة للتمويل المتعلق بالمناخ: دعم التعافي بعد جائحة كوفيد-19 في الدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ".

## جيم - منظمة العمل الدولية

[14 شباط/فبراير 2022]

تعلق منظمة العمل الدولية، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أهمية كبيرة على القرارات المتخذة من الجمعية العامة بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومن خلال العمل مع الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل، تقدم المنظمة المساعدة إلى السكان في البلدان والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، للسماح لهم باستعادة سبل عيشهم والبحث عن فرص العمل اللائق. وقد يتخذ هذا الدعم شكل تنمية المشاريع، وخدمات العمالة، والسلامة والصحة المهنيتين، والحصول على الحماية الاجتماعية، وطائفة من الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من أن المنظمة ليست لديها عمليات جارية مباشرة في أي من الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبالتالي لا توجد لديها معلومات متاحة بسهولة لتقاسمها في الوقت الراهن، فإن فريقي العمل اللائق في ترينيداد وتوباغو وفي تايلند، وكذلك المكتب المتعدد الأقطار في فيجي، تقف على أهبة الاستعداد لتوحيد الجهود مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية لتقديم المساعدة اللازمة عند طلبها.

## دال - صندوق النقد الدولي

[22 شباط/فبراير 2022]

يندرج عمل صندوق النقد الدولي مع الأقاليم التابعة لدولةٍ عضوٍ في إطار عمله الأوسع نطاقاً مع الدولة العضو نفسها. وليس بالأمر الشائع إجراء تقييمات مستقلة للمسائل الخاصة بالأقاليم. ولهذا السبب، لا تتوافر لدى الصندوق إلا معلومات محدودة يمكنه إطلاع الجهات الأخرى عليها.

وخلال سنة الصندوق المالية 2022، أُوفدت أو تقرر إيفاد البعثات الـ 21 التالية[15] إلى أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي:

(أ) أنغويلا: بعثات لتنمية القدرات فيما يتعلق بالقطاع الحقيقي - الحسابات القومية (6 أيلول/سبتمبر 2021)، وإدارة المالية العامة (12 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، وإدارة الإيرادات (3 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 21 شباط/فبراير 2022)، وميزان المدفوعات (21 شباط/فبراير 2022)؛

(ب) برمودا: بعثات لتنمية القدرات فيما يتعلق بميزان المدفوعات (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛

(ج) جزر فيرجن البريطانية: بعثتان لتنمية القدرات فيما يتعلق بميزان المدفوعات (14 شباط/فبراير 2022)، والقطاع الحقيقي - الأسعار (11 نيسان/أبريل 2022)؛

(د) جزر كايمان: بعثتان لتنمية القدرات فيما يتعلق بإدارة الإيرادات (26 آب/أغسطس 2021) وتحليل المخاطر النُظمية (26 آب/أغسطس 2021)؛

(هـ) مونتسيرات: بعثات لتنمية القدرات فيما يتعلق بالقطاع الحقيقي - الحسابات القومية (14 حزيران/يونيه 2021)، وإصلاح القانون المالي والضريبي (24 حزيران/يونيه 2021)، وإدارة الإيرادات (25 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، وميزان المدفوعات (14 شباط/فبراير 2022)؛

(و) جزر تركس وكايكوس: بعثات لتنمية القدرات فيما يتعلق بتحليل المخاطر النُظمية (11 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، وإدارة الإيرادات (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 11 نيسان/أبريل 2022)، وميزان المدفوعات (17 كانون الثاني/يناير 2022)، والقطاع الحقيقي - الأسعار (31 كانون الثاني/يناير 2022)، والسياسة الضريبية - ضريبة الاستهلاك (23 آذار/مارس 2022).

## هاء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[17 شباط/فبراير 2022]

يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتنفيذ مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية في كاليدونيا الجديدة، الذي يدعم الإقليم في بناء إدارة جمركية تتسم بالكفاءة والفعالية. ومن خلال القيام بذلك، فالمشروع:

- يفيد اقتصاد الإقليم من خلال جمع الإيرادات؛

(15) الوثائق الناتجة عن البعثات ليست متاحة للعموم.

- يساعد حكومة الإقليم في تنفيذ السياسات الوطنية والدولية؛
- يحمي الإقليم عن طريق مكافحة الغش والاتجار غير المشروع بالسلع المحظورة والمقيدة التداول؛
- يوفر المعلومات الإحصائية عن معاملات التجارة الخارجية، التي هي ضرورية للتخطيط الاقتصادي؛
- يشجع التجارة الدولية.

ويهدف مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية الجاري تنفيذه في كاليدونيا الجديدة إلى تحسين النظام الحالي الذي تستخدمه كاليدونيا الجديدة منذ عام 2005. وستُكمَل عملية التحسين بحلول حزيران/يونيه 2022. وساهمت أتمتة العملية الجمركية في إبقاء جمارك كاليدونيا الجديدة مفتوحة والتجارة الدولية للسلع جارية بينما كانت تدابير الحماية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منفَّذة. ومن المتوقع أن تسهم أحدث نسخة من النظام الآلي الذي تقوم عليه عملية التخليص الجمركي الكاملة في تحسين كفاءة وفعالية السلطات الجمركية في التصدي للاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة والإجرامية، فضلا عن الاستغلال غير القانوني للموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية في كاليدونيا الجديدة، والحاجة إلى استخدام تلك الموارد لصالح الإقليم.

## واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[7 آذار/مارس 2022]

### 1 - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

في إطار الجهود المتواصلة لمساعدة الأقاليم على التعافي من الجائحة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات، دعم الأقاليم الثلاثة في تنفيذ برنامج التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يركز على تقديم الدعم التقني والمالي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بقطاع السياحة والتي تضررت كثيرا بسبب جائحة كوفيد-19. والهدف من هذا الدعم هو البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل من خلال تعزيز قدرات هذه المؤسسات.

وفي أنغويلا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم المالي للانتعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجالات الابتكار والاتصالات واستعادة الشعاب المرجانية. واستفادت المؤسسات المشاركة من برنامج تدريب شامل يسرت تقديمه جامعة جزر الهند الغربية وكلية فرانكفورت للمالية والإدارة، وتلقت موارد مالية لتنفيذ خطة تحسين الأعمال التجارية التي تم اعتمادها. وستظل المؤسسات تتلقى التوجيه والمساعدة الفنية من الجامعة حتى حزيران/يونيه 2022.

وفي جزر فرجن البريطانية، وقع البرنامج الإنمائي أول اتفاق مع الحكومة لتقاسم التكاليف في نيسان/أبريل 2021 بهدف (1) تعزيز التخطيط الاستراتيجي للبرامج وضمان تنسيق البرامج وتنفيذها في الإقليم؛ (2) الحفاظ على علاقات تعاونية بين الشركاء في المشاريع الرئيسيين والجهات المانحة، من خلال الاتصال والتشاور والإبلاغ بشكل فعال؛ (3) دعم تفعيل الأنشطة؛ (4) تعزيز الاتصال بين الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

وفي مونتسيرات، وافق مجلس الوزراء على الدراسة الاستطلاعية للاقتصاد الأزرق التي أعدها البرنامج الإنمائي. وتكشف الدراسة عن القيود التي تحول دون تطوير اقتصاد أزرق أكثر إنتاجية، وتقيم إمكانية توليد قيمة أكبر، وتحقيق نمو أزرق منصف، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. وتقدم الدراسة إرشادات بشأن فرص الاقتصاد الأزرق التي يمكن استكشافها، والتي تناسب السياق المحلي في مونتسيرات على أفضل وجه. كما حُددت الفرص الخاصة بالقطاع التي تدعم الإطار الشامل لتنمية الاقتصاد الأزرق. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا الشركاء في الإقليم في وضع قانون ولوائح إدارة مصائد الأسماك وتربية المائيات وموارد المحيطات (2022) التي ستضمن تحسين مونتسيرات لإدارة وتنظيم مصائد الأسماك وموارد المحيط فيها بشكل مستدام من أجل الأجيال القادمة وفقا للصكوك الدولية وأفضل الممارسات.

وليس للبرنامج الإنمائي حاليا برامج في برمودا أو جزر تركس وكايكوس أو جزر كايمان.

### 2 - منطقة المحيط الهادئ

توكيلاو هي أحد الأماكن القليلة جدا في العالم التي لا تزال خالية من كوفيد-19. وهي واحدة من أكثر الجزر المرجانية صعوبة في العالم من حيث الوصول إليها. وبدون مهبط للطائرات ومع وجود مياه ساحلية ضحلة، لا يمكن الوصول إلى الجزر المرجانية إلا عن بواسطة القوارب المطاطية أو الزوارق أو الطوافات الصغيرة. وبدون سياحة، يواجه اقتصاد توكيلاو اضطرابات اقتصادية أقل مقارنة بالاقتصادات النظيرة في المحيط الهادئ. ومع ذلك، تفيد التقارير بأن الإقليم واجه اضطرابات فيما يتعلق بالوصول إلى الواردات، وحالات تأخير في مشاريع البنى التحتية، وإمكانية الدراسة في الخارج والسفر لأسباب صحية وعائلية بسبب جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى أسر توكيلاو الدعم بشكل كبير من خلال التحويلات المالية من أفراد الأسر الذين يعملون في الخارج، ولا سيما في نيوزيلندا وأستراليا، لذلك من المرجح أن تكون هناك بعض الآثار غير المباشرة الناجمة عن أي انكماش اقتصادي مرتبط بفيروس كورونا في البلدين المذكورين.

وتعتمد توكيلاو اعتمادا شديدا على الواردات (34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016)؛ وأثر الإغلاق الشامل المفروض في أواخر عام 2020 على التضخم والوصول إلى السلع المستوردة. وفي أواخر عام 2020، أفاد 50 في المائة أو أكثر من المجيبين في تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للإغلاق الشامل بسبب كوفيد-19 في توكيلاو عن تقلص (أو تقلص كبير) في الحصول على السلع المستوردة، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع الأسعار. كما أثرت على اقتصاد توكيلاو الاضطرابات في سلسلة الإمداد العالمية وارتفاع أسعار استيراد الأغذية والطاقة التي أثرت على البلدان الجزرية المجاورة في المحيط الهادئ التي تعتمد على الاستيراد. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 3,9 في المائة في فترة الـ 12 شهرا المنتهية في كانون الأول/ديسمبر 2021، مدفوعا بأسعار النقل التي قفزت بنسبة 22 في المائة في الربع الأخير من عام 2021، وأسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، التي ارتفعت بنسبة 3,2 في المائة في الربع نفسه[16].

ويركز الدعم البرنامجي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي حاليا في توكيلاو على التصدي لمشكلة البطالة. ومن خلال القيام بتدخلات في الاقتصاد الدائري، ساهم البرنامج الإنمائي في زيادة فرص العمل

(16) انظر: https://www.tokelau.org.nz/site/tokelau/2021q4-cpi-tokelau-info-release.pdf.

وتوليد الدخل، وتحديدا للنساء والشباب العاطلين عن العمل، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، من خلال تطوير سلسلة القيمة في استعادة نفايات الزجاج، وهي مسار نفايات منخفض القيمة. ووفرت المبادرة فرص عمل لشباب عاطلين عن العمل. وزادت القوة العاملة في مجال إدارة النفايات في توكيلاو بنسبة 300 في المائة، وكان جميع الموظفين الجدد العاملين في مجال إدارة النفايات من النساء. وعلاوة على ذلك، ولتسريع التحول الرقمي كركيزة أساسية للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 والتغلب على البعد الجغرافي للإقليم، وسع البرنامج الإنمائي نطاق تراخيص موقع زوم المقدمة إلى حكومة توكيلاو.

وقد أبلغ عن فجوة عدم المساواة بين الجنسين في توكيلاو في التقييم القطري المشترك الذي أجراه مؤخرا فريق الأمم المتحدة القطري[17]. ولسد هذه الفجوة، تتمثل إحدى التوصيات في اعتماد تشريعات أساسية تعزز أوجه المساواة في العمالة، فضلا عن وضع سياسات وتشريعات لمنع العنف ضد النساء والفتيات والكشف عنه ودعمه ضحاياه. ويحتاج الفضاء العام أيضا إلى التوازن بين الجنسين.

وأدى مشروع البرنامج الإنمائي "الاقتصاد الدائري من أجل استعادة النفايات" إلى زيادة المشاركة المجدية للشابات في قطاع النفايات في توكيلاو وساموا؛ فعلى سبيل المثال، تشكل الشابات نسبة 55 في المائة من المشاركين في برنامج دعم أعمال الشباب مقابل 45 في المائة من الرجال. وفي توكيلاو، تشكل النساء نسبة 100 في المائة من موظفي إدارة النفايات المعينين لكل جزيرة مرجانية. واستوعبت المبادرة في كل من توكيلاو وساموا شبابا عاطلين عن العمل، حيث كان 87,5 في المائة من العاملين من الشباب وتحقق التكافؤ بين الجنسين، و 75 في المائة من النساء هن من الشابات ذوات الإعاقة.

## زاي - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[21 شباط/فبراير 2022]

من بين الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تتمتع ستة أقاليم بمركز أعضاء منتسبين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي أنغويلا (2013)، وتوكيلاو (2001)، وجزر فرجن البريطانية (1983)، وجزر كايمان (1999)، وكاليدونيا الجديدة (2017)، ومونتسيرات (2015).

وواصلت اليونسكو دعم دولها الأعضاء والأعضاء المنتسبين إليها في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية وخططها للتعافي في أعقاب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتقدم المنظمة المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال مناهج عمل متنوعة وعلاقات تعاون قائمة منذ زمن طويل، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة، وأنشطة بناء القدرات، وجمع البيانات. وتعمل اليونسكو حاليا على بدء تنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تلبية الاحتياجات المحددة للأقاليم، ولا سيما في ميادين التعليم من أجل التنمية المستدامة، والإحصاءات، والذكاء الاصطناعي، والعلوم الطبيعية، وإدارة المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اليونسكو أن إعطاء الأولوية للسياسات الثقافية وتكييفها مع التحول الرقمي، بما في ذلك في مجال العمالة المتصلة بالثقافة، أمر أساسي لضمان تحقيق تنمية مستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

(17) انظر: https://samoa.un.org/en/150038-people-inform-development-direction-next-five-years.

**التعليم**

واصلت اليونسكو، منذ تقريرها الأخير، جهودها لدعم دولها الأعضاء والأعضاء المنتسبين إليها في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته، التي تشمل عنصري تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. واستنادا إلى دور اليونسكو باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة 223/74 المؤرخ 17 كانون الثاني/ يناير 2020)، ومن خلال برنامجيها للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية، ما فتئت تدعم بعض الأعضاء المنتسبين إليها، وهي أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، في تنفيذ الهدف 4، ولا سيما غايته 7.

ودعمت اليونسكو وضع مواد للتعليم والتعلم خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية لتُستخدم في دول المحيط الهادئ من مرحلة الطفولة المبكرة والمستويين الابتدائي والثانوي إلى المستوى الجامعي. وأتيحت هذه الموارد على الإنترنت لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ البالغ عددها 15 دولة. وشاركت إدارة التعليم في توكيلاو في حلقة العمل الإقليمية لنشر المعلومات التي عقدت في عام 2021، إلى جانب أكثر من 70 مشاركا من جميع أنحاء المحيط الهادئ، واستفادت من التبادل الإقليمي للآراء بشأن عملية استعراض المناهج الدراسية، وإعداد مواد التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية ومحتوياتها، والدروس المستفادة في هذا المجال، فضلا عن خريطة طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة، للمساعدة في تحديد الخطوات المقبلة وتشجيع بعض مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة من أجزاء أخرى من العالم.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية دعما للأشخاص ذوي الإعاقة، تساعد اليونسكو توكيلاو في بناء نظم حماية اجتماعية قائمة على الأدلة وتدار محليا لتسريع وتيرة إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البرمجة المتكاملة وفق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. ويجري القيام بذلك في إطار برنامج الحماية الاجتماعية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية في المحيط الهادئ على الصمود من خلال الحماية الاجتماعية الشاملة، والذي ينفَّذ في توكيلاو، وكذلك في جزر كوك وساموا ونيوي. وعلى وجه الخصوص، تدعم اليونسكو سد فجوات التغطية في تدخلات الحماية الاجتماعية القائمة ووضع برامج حماية اجتماعية مناسبة محليا لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أنجِز تقييم وطني للأشخاص ذوي الإعاقة في توكيلاو، ويجري حاليا تشكيل فريق مرجعي معني بالإعاقة في الإقليم. وقد اكتمل تقييم القدرة الإدراكية للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية وكذلك الدراسةُ الاستقصائية للأشخاص ذوي الإعاقة. واستُرشِد بالبيانات المجمعة في إنشاء سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إدراج بيانات مصنفة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، نوع الجنس والفئات الفرعية. وتركز توكيلاو الآن على وضع سياسة وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج لتنمية القدرات من أجل توفير التدريب على التعليم الشامل لاعتبارات الإعاقة للمعلمين، وأعضاء إدارة التعليم، والوزارات المعنية الأخرى.

وفيما يتعلق بإحصاءات التعليم، يقوم معهد اليونسكو للإحصاء كل سنة بجمع ونشر بيانات التعليم للأقاليم التالية: أنغويلا، وبرمودا، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية،

وجزر كايمان، ومونتسيرات. وتُصنَّف البيانات حسب نوع الجنس للسماح بتحليل البيانات المتصلة بالجنسانية فيما يتعلق بحصول المرأة على التعليم ومشاركتها فيه وإتمامها له.

وفي نيسان/أبريل 2021، عقد معهد اليونسكو للإحصاء حلقة دراسية شبكية إقليمية بشأن إحصاءات التعليم ورصد تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة خاصة بمنطقة البحر الكاريبي، شاركت فيها جزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية. وكانت الحلقات الدراسية الشبكية أيضا فرصة لمناقشة التحديات في جمع البيانات والإبلاغ عنها التي تواجهها البلدان والأقاليم نتيجة لجائحة كوفيد-19 والطريقة التي يمكن بها للمعهد أن يساعد في التخفيف من حدتها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، شاركت توكيلاو في حلقة العمل الإقليمية بشأن إحصاءات التعليم على الصعيد الدولي ورصد تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، التي نظمها كل من اليونسكو ومعهد الإحصاء التابع لها، بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ. وتلقت توكيلاو أيضا الدعم من خلال الأمانة في استخراج بيانات التعليم وإعداد البيانات المتصلة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته. وساعد التدريب الإقليم على تعزيز الفهم وبناء القدرات لإعداد بيانات جيدة في الوقت المناسب للرصد الوطني، واستخدام مختلف مصادر البيانات، واستعمال البيانات للتخطيط والرصد. وكانت خطوة كبيرة لتحسين تقديم البيانات إلى معهد اليونسكو للإحصاء من أجل الرصد الإقليمي والعالمي. وما فتئ المعهد والأمانة يعملان أيضا مع توكيلاو على وضع قيم مرجعية وطنية لمؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة توائم عمليات الرصد على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

**العلوم الطبيعية والمحيطات**

بدأت اليونسكو في تنفيذ استراتيجية لتعزيز مفهوم الحدائق الجيولوجية وتوفير التدريب المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد صدرت أوامر بإجراء دراسة في إطار برنامج اليونسكو الدولي للعلوم الجيولوجية والحدائق الجيولوجية من أجل وضع جرد للتراث الجيولوجي في المنطقة وتحديد الفجوات المعرفية. وتتضمن الدراسة دراسة حالة إفرادية لأفضل الممارسات في مونتسيرات ووصفا موجزا لإمكانية حفظ التراث الجيولوجي في مونتسيرات وجزر فرجن البريطانية.

وأنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات، باعتبارها أعضاء منتسبين إلى اليونسكو، هي أعضاءٌ نشطون في فريق التنسيق الدولي الحكومي المعني بنظام الإنذار بأمواج التسونامي وبالمخاطر الساحلية الأخرى في منطقة الكاريبي والمناطق المتاخمة لها، الذي أنشئ في عام 2005 كهيئة فرعية للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو. وأُنشئ فريق التنسيق بغرض تقديم مساعدة فعالة بشأن الحد من مخاطر أمواج التسونامي إلى الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي في ضوء الدروس المستفادة من حالة أمواج التسونامي التي وقعت في المحيط الهندي في عام 2004.

ويشمل الفريق الدولي الحكومي لتنسيق نظام الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهادئ وتخفيف آثارها، وهو نظام مماثل أنشئ في المحيط الهادئ، بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة كعضوين نشطين. وانعقدت هذه الآلية لأول مرة في عام 1968 باعتبارها هيئة فرعية تابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات باليونسكو بهدف تقديم مساعدة فعالة إلى الدول الأعضاء بشأن الحد من مخاطر أمواج

التســـونامي. والمركز البولينيزي للإنذار بأمواج التســـونامي ومختبر فيزياء الأرض، في نوميا، كاليدونيا الجديدة، منظمتان رائدتان ديناميتان داخل فريق التنسيق.

**الثقافة**

يوجد عدد صـــغير من مواقع التراث العالمي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ففي برمودا، توجد مدينة سانت جورج التاريخية والتحصينات التابعة لها (موقع ثقافي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، مســـجل في عام 2000)؛ وفي بولينيزيا الفرنســـية، يوجد موقع تابوتابوآتيا (موقع ثقافي، فرنســـا، مســـجل في عام 2017)؛ وفي جبل طارق، يوجد مجمَّع كهوف غورهام (موقع ثقافي، المملكة المتحدة، مسجل في عام 2016)؛ وفي كاليدونيا الجديدة، توجد البحيرات الشاطئية لكاليدونيا الجديدة وشعابها المرجانية المتنوعة والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها (موقع طبيعي، فرنســـا، مســـجل في عام 2008)؛ وفي بيتكرن، توجد جزيرة هندرسون (موقع طبيعي، المملكة المتحدة، مسجل في عام 1988)؛ وفي سانت هيلانة، توجد جزيرتا غاف وإيناكسيسيل (موقع طبيعي، المملكة المتحدة، مسجل في عام 1995).

ويوجد أيضـاً بعض المواقع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مدرجة في القوائم الأولية للدول الأطراف. وتشـمل هذه القوائم قوائم جرد وطنية للمواقع التي تعتزم الدول الأطراف تقديمها لتسـجيلها ضـمن التراث العالمي لليونســـكو، بما في ذلك ســـاموا الأمريكية: المناطق البحرية المحمية في ســـاموا الأمريكية (موقع طبيعي، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وبولينيزيا الفرنســـية: جزر الماركيز (موقع مختلط، فرنســـا)؛ وسـانت هيلانة: جزيرة سـانت هيلانة (موقع طبيعي، المملكة المتحدة)؛ وجزر تركس وكايكوس: جزر تركس وكايكوس (موقع طبيعي، المملكة المتحدة).

وفي حين يتعين على الدول الأطراف التي صـــدقت على اتفاقية اليونســـكو المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972) تقديم ملفات الترشـــيح، فإن الســـلطات المحلية للأقاليم تشـــارك عادة في إعداد الملفات وفي الإدارة اليومية للمواقع. وتشارك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أيضا في دورات لجنة التراث العالمي ويمكن لها أن تدلي ببيانات كجزء من وفد الدولة الطرف. وتشـــارك عادة في الاجتماعات الدولية وبرامج بناء القدرات والدورات التدريبية التي تنظمها اليونسكو.

وفي ســـياق الدورة الثالثة لعملية تقديم التقارير الدورية (للفترة 2018-2024)، دعا مركز التراث العالمي التابع لليونسـكو ممثلين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تديرها فرنسـا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ولديها مواقع للتراث العالمي تقع في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى المشاركة في حلقات عمل تدريبية.

وتمتلك عدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تراثا ثقافيا هاما مغمورا بالمياه و/أو تســـتفيد من تثمينه، ويشـارك ممثلوها أحيانا في برامج بناء القدرات التي تنظمها اليونسـكو بموجب اتفاقيتها بشـأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001) ويسـتفيدون منها. وتعمل أمانة الاتفاقية بشـأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه بشـــكل وثيق مع المتحف الوطني لجزر كايمان ومديره؛ وكلية الآداب الإنســـانية والعلوم الاجتماعية بجامعة غوام. ويركز التعاون مع الجامعة، التي هي عضـــو في برنامج اليونســـكو للتوأمة وربط العلاقات بين الجامعات فيما يتصل بعلم الآثار المغمورة بالمياه، بشكل خاص على الهدارات التي بها أسماك وكذلك على مواقع حطام السفن من الحرب العالمية الأولى.

وفيما يتعلق بالمتاحف، شـــارك خبير من جزر كايمان في المركز الدولي لدراســـة حفظ وترميم المواقع الثقافية وحلقة دراســية شــبكية لليونســكو معنونة "المتاحف بعد الجائحة" (23 تموز/يوليه 2020) وفي منتدى الشباب المعني بالمتاحف المعنون "المتاحف والشباب والتعليم" (21 أيار/مايو 2021).

وعدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي دول جزرية صـــغيرة نامية، معرضـــة بشـــكل خاص لآثار الكوارث، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصـــدد، قامت اليونسـكو، بموجب اتفاقيتها لصـــون التراث الثقافي غير المادي (2003)، بالتفكير في دور التراث الحي في حالات الطوارئ، مما أدى في عام 2020 إلى اعتماد الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية "للمبادئ والطرائق التنفيذية لصون التراث الثقافي غير المادي في حالات الطوارئ". ويشـــير النص إلى الطبيعة المزدوجة للتراث الحي في حالات الطوارئ: فمن ناحية، يمكن أن يتعرض التراث الحي للتهديد المباشـــر بســـبب حالات الطوارئ، ومن ناحية أخرى، يمكن للمجتمعات المحلية الاعتماد عليه لمساعدتها على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها. وتوفر المبادئ والطرائق إرشـادات للمجتمعات المحلية والدول وأصـحاب المصـلحة المعنيين الآخرين بشأن أفضل السبل لضمان استخدام التراث الثقافي غير المادي وصونه بأقصى قدر من الفعالية في حالات الطوارئ. ووضـعت اليونسكو أيضـا مواد تدريبية مخصـصـة بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي في سياقات الكوارث، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمنظمة.

**الاتصال والمعلومات**

شارك جبل طارق وجزر كايمان في الدراسة الاستقصائية لليونسكو لعام 2021 بشأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 16-10-2 المتعلق بوصول الجمهور إلى المعلومات. وتجري الدراسةَ الاستقصائية السنوية اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة الراعية لهذا المؤشر. ولا تقدم اليونسكو تقارير عن التقدم المحرز في اعتماد وتنفيذ ضمانات الحصول على المعلومات في جميع أنحاء العالم فحسب، بل تشجع أيضا الجهود المبذولة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تعزيز أهمية الحصول على المعلومات للتعافي من الأزمات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل.

وفي الفترة من أيار/مايو 2020 إلى أيار/مايو 2021، نفذت اليونســـكو، بدعم من برنامجها للمعلومات للجميع، المبادرة الكاريبية للذكاء الاصطناعي، وهي مشروع استفادت منه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من خلال توفير التدريب لتعزيز القدرات في مجال الذكاء الاصـــطناعي. وتناولت الحلقات الدراسية الشبكية التي عُقدت كجزء من المشروع السياقَ الكاريبي، وكذلك فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 وناقشت كيفية تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لتسريع وتيرة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في الأعضاء المنتسبين إلى اليونسكو التالية أسماؤهم: أنغويلا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات.

وتعمل اليونســـكو حاليا على إطلاق مبادرة لتقييم احتياجات الدول الجزرية الصـــغيرة النامية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والبيانات المفتوحة. وستكون الدراسة الاستقصائية تقييما للثغرات في قدرات الحكومة و/أو الكيانات المعينة من الحكومة والبنى التحتية. وســـتقيم كيف أن مواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية زادت من أهمية استكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي كمصدر بديل لنمو الاقتصاد واستدامته. كما ستقيم الأطر السياساتية المتعلقة بالبيانات المفتوحة التي يمكن أن تشـجع الاعتماد المسـتدام للتكنولوجيات التي تعمل بالذكاء الاصـطناعي لدعم سـعي هذه البلدان إلى

تحقيق التنمية المستدامة. ويستند تقييم الاحتياجات هذا إلى دراسة استقصائية مماثلة أجريت في أفريقيا في عام 2020.

## حاء - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

[15 شباط/فبراير 2022]

عانت النساء من خسائر أكبر في الوظائف مقارنة بالرجال، إلى جانب زيادة أعباء الرعاية - غير المدفوعة الأجر - في المنزل. وتكشف أحدث البيانات العالمية، التي تم إنتاجها من خلال التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة العمل الدولية، عن عقوبة الأمومة التي تواجهها ملايين النساء حول العالم في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتُستخدم البيانات المتعلقة بالنساء والرجال الذين يعيشون معا كأزواج وهم في ذروة سن العمل (25 إلى 54 عاما) ولهم طفل واحد على الأقل دون سن ست سنوات في المنزل كبديل للبيانات عن الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار في المنزل ويشاركون بنشاط في سوق العمل. وتتضمن قاعدة البيانات تقديرات لخمسة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي.

وحتى قبل الجائحة، كان ارتباط الأمهات بالقوى العاملة - الذي بلغ 55,0 في المائة باستخدام بديلنا - متخلفا كثيرا عن معدل المشاركة الإجمالي للمرأة (62,1 في المائة)، وأقل بكثير مقارنة بالآباء المماثلين (97,1 في المائة). ويتمتع هؤلاء الآباء بامتياز في سوق العمل، أي أنه يرجح أكثر أن يشاركوا في القوة العاملة مقارنة بجميع الرجال في نفس الفئة العمرية (93,5 في المائة). وتؤكد البيانات أن التقسيم غير المتكافئ للرعاية والمسؤوليات الأخرى في المنزل هو عامل محرك قوي لأوجه عدم المساواة في المشاركة في سوق العمل. ويظهر الأثر أيضا بطرق أخرى، بما في ذلك حصول المرأة على أجر متساو، والزيادة في الأجور، والفرص الفورية والطويلة الأجل لشغل المناصب الإدارية والقيادية.

وفي عام 2020، أدت ضغوط التوفيق بين العمل والأسرة، إلى جانب إغلاق المدارس وفقدان الوظائف في القطاعات التي تهيمن عليها الإناث، إلى مشاركة عدد أقل من النساء في القوة العاملة. وعلى الصعيد العالمي، كان ما يقدر بنحو 113 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و 54 عاما، ولهن شركاء حياة وأطفال صغار، خارج القوة العاملة في عام 2020. وهذا الرقم مثير للدهشة، خاصة عند المقارنة بأقرانهن الذكور (13 مليونا، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بثمانية ملايين قبل جائحة كوفيد-19). وتُظهر التقديرات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام وكاليدونيا الجديدة انخفاضات كبيرة مماثلة في المشاركة بين الأمهات العاملات في عام 2020. وسلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية السياسات الحكومية والممارسات في الأعمال التي تدعم المرأة في القوة العاملة.

### البيانات المتاحة عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

لا يوجد عمليا أي إبلاغ على الصعيد العالمي عن التقدم المحرز أو حالة تحقيق غايات ومؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باستثناء ما يلي:

- جزر فرجن البريطانية: تمتلك نسبة 77,4 في المائة من النساء هاتفا محمولا مقارنة بنسبة 75,6 في المائة من الرجال (الغاية 5-ب، المؤشر 5-ب-1). ولا يمكن حساب المتوسطات العالمية لهذا المؤشر بسبب عدم كفاية البيانات.

- غوام: تشغل المرأة نسبة 15,4 في المائة من المقاعد في الحكومة المحلية وفقا لأحدث التقديرات، مقارنة بنسبة 36,3 في المائة على الصعيد العالمي (الغاية 5-5، المؤشر 5-5-1-ب).
- كاليدونيا الجديدة: تشغل المرأة نسبة 47,2 في المائة من المقاعد في الحكومة المحلية وفقا لأحدث التقديرات، مقارنة بنسبة 36,3 في المائة على الصعيد العالمي (المؤشر 5-5-1-ب).
- سانت هيلانة: تتوافر بيانات عن الغاية 5-ج لأهداف التنمية المستدامة، المؤشر 5-ج-1، أي البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووفقا لهذا المؤشر، فإن سانت هيلانة "لا تفي بمتطلبات" امتلاك نظام قائم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- توكيلاو: تتوافر بيانات عن الغاية 5-ج لأهداف التنمية المستدامة، المؤشر 5-ج-1، أي البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووفقا لهذا المؤشر، فإن توكيلاو "لا تفي بمتطلبات" امتلاك نظام قائم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وترد أدناه التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية المستمدة من نتائج أداة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتتبع السياسات فيما يتعلق بخمسة من الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

**ساموا الأمريكية**

- آذار/مارس 2020: تم تعليق القيود المفروضة على بدل المخاطر وتم تكليف مدير إدارة الموارد البشرية بوضع سياسة لتعويض الموظفين الطبيين والمسعفين وجميع موظفي حكومة الإقليم الذين واجهوا مخاطر متزايدة وتعرضوا بشكل أكبر للخطر فيما يرتبط بأداء واجباتهم. وتبلغ حصة المرأة من العمالة في القطاع الصحي والاجتماعي 60 في المائة.

**جزر كايمان**

- حزيران/يونيه 2020: أعادت الحكومة إطلاق برنامج "الاستعداد للعمل" (Ready2Work) الذي يهدف إلى توفير تدريب خاص بقطاعات محددة وإعادة تجهيز عمال جزر كايمان لإعدادهم بشكل أفضل للمشاركة في القوة العاملة. ويشمل ذلك فرص التدريب الداخلي المدفوع الأجر (من قبل رب العمل و/أو الحكومة عند الاقتضاء)؛ ودعم رعاية الأطفال، عند الحاجة، وتقديم المشورة والتوجيه.
- وسعت الحكومة أيضا نطاق برنامج "جواز سفر للنجاح" (Passport2Success)، وهو برنامج للتدريب على المهارات الشخصية مدته 16 أسبوعا يسد الفجوة بين المدرسة الثانوية وعالم العمل بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 24 سنة. واستفادت من البرنامج مجموعة واسعة من الشباب: الآباء الشباب، والشباب ذوو الاحتياجات الخاصة، والشباب في السنوات الأخيرة من المدرسة الثانوية الذين يشاركون في البرنامج خلال فصل الصيف. ومعظم المشاركين في البرنامج من النساء.

**مونتسيرات**

- آذار/مارس 2020: وضعت الحكومة أحكاما للإجازة الخاضعة للسلطة التقديرية وأصدرت سياسة لترتيبات العمل المرنة للموظفين العموميين. واعتمدت الحكومة هذا "الحكم المتعلق بالإجازة الخاضعة للسلطة التقديرية" لمنح الوقت والمرونة للموظفين لاتخاذ ترتيبات بديلة للإشراف على الأطفال في سن الدراسة. وخلال فترة الحضور المرن هذه، يمكن لرؤساء الإدارات منح الموظفين العموميين إجازة إضافية مدفوعة الأجر للوفاء بالالتزامات الشخصية المتعلقة برعاية الأطفال.

**كاليدونيا الجديدة**

- آذار/مارس 2020: زادت حكومة كاليدونيا الجديدة في استحقاقات الأسرة للعاملين بأجر الذين اضطروا إلى البقاء في المنزل لرعاية الأطفال دون سن 16 عاما، بسبب إغلاق دور الحضانة والمدارس اعتبارا من 19 آذار/مارس 2020. ومُنحت زيادات مقدرة بـ 60 نقطة (785 22 فرنكا من فرنكات المحيط الهادئ) للفترة من 20 إلى 31 آذار/مارس 2020 و 120 نقطة (570 45 فرنكا من فرنكات المحيط الهادئ) للفترة من 1 إلى 3 نيسان/أبريل ومن 20 إلى 30 نيسان/أبريل عندما تم التخطيط لإعادة فتح المدارس تدريجيا.

**جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة**

- نيسان/أبريل 2020: سعيا إلى احتواء انتشار كوفيد-19 بين الأفراد المشردين، وسعت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نطاق الخدمات الأساسية المقدمة إلى الأشخاص الذين يعانون من التشرد، بما في ذلك رعاية الأطفال، والخدمات التعليمية، والتوعية، والمساعدة في التوظيف، والخدمات الصحية للمرضى الخارجيين، والخدمات القانونية، وخدمات الصحة العقلية، وخدمات علاج تعاطي المخدرات، والنقل.

- تموز/يوليه 2020: تنازلت إدارة الخدمات الإنسانية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن متطلبات الدخل للمساعدة في رعاية الأطفال بالنسبة للآباء والأمهات الذين يحتاجون للعودة إلى العمل في خضم تفشي كوفيد-19. وتستخدم الإدارة منحة اتحادية لرعاية الأطفال بقيمة 3,3 ملايين دولار أعطيت من أجل تقديم المساعدة للأسر ومقدمي خدمات رعاية الأطفال.

## طاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[15 شباط/فبراير 2022]

في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت جزر فرجن البريطانية في حلقة عمل افتراضية نظمتها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (المعروفة أيضا باسم اتفاقية كارتاخينا)، كطرف غير متعاقد في بروتوكول الاتفاقية المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية. وكان الهدف من حلقة العمل هو تقييم مستوى التقدم المحرز في التصديق على البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية، وتحديد الحواجز الرئيسية التي تحول دون التصديق عليه ونوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمانة، ومراكز الأنشطة الإقليمية وشبكات الأنشطة الإقليمية التي تهتم بالمصادر والأنشطة البرية، من خلال البرامج والمشاريع والأنشطة الجارية. ودعمت حلقة العمل، التي

عُقدت في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن بناء القدرات المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ وفي إطار برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعما مباشـــرا جهود الأمانة الرامية إلى تعزيز إطار الحوكمة للبروتوكول وزيادة الوعي الوطني بأهمية هذا الصك القانوني في التصدي للتلوث البحري[18].

وفي إطار المشـــروع نفســـه، ومن خلال شـــراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حماية الأنواع المهاجرة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قُدم في الاجتماع الحادي عشـــر لمؤتمر الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصـــة الذي عُقد افتراضـــيا في تموز/يوليه 2021. ويندرج التقرير، الذي عنوانه "المناطق المتمتعة بحماية خاصـــة بموجب البروتوكول في منطقة البحر الكاريبي الكبرى: كتيب شـــامل"[19]، في إطار الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضـع خطة لتيسـير التعاون بين المناطق المحمية المدرجة في إطار البروتوكول المذكور وإنشاء شبكة مفيدة من المناطق البحرية المحمية في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية. ودرس التقرير المكونات الإيكولوجية التي تربط المناطق البحرية المحمية بموجب البروتوكول في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وحلل الأطر التنظيمية الوطنية والأدوات وخطط الإدارة والمشاريع الجارية على المستوى الوطني لحماية الأنواع الموصى بها، من بين أمور أخرى.

وفي شـباط/فبراير 2021، اسـتضـافت أمانة اتفاقية كارتاخينا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تدريبا عبر الإنترنت مدته ثلاثة أيام بشـأن المبادئ الأسـاسـية للمفاوضـات والدبلوماسـية البيئية. واسـتهدف التدريب الدول الأطراف في اتفاقية كارتاخينا، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ذات الصـلة. وتلقى المشـاركون تدريبا لبناء القدرات بشـأن الهيكل المؤسـسـي والإداري للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع التركيز بوجه خاص على أمانة اتفاقية كارتاخينا، فضـــلا عن التدريب على القواعد الإجرائية، وصـــياغة التوصـيات والقرارات واعتمادها، وكيفية المشـاركة بفعالية في المفاوضـات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وغير ذلك من الإجراءات والمفاهيم المنطبقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضا تناول مواضيع رئيسية ذات أهمية في إطار الاتفاقية، مثل الروابط مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والتعديلات الممكن إدخالها على البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصـادر وأنشـطة برية ووضـع اسـتراتيجية إقليمية جديدة للحد من التلوث بالمغذيات. كما شارك الحاضرون في التدريب في تمارين محاكاة لمساعدتهم على بناء مهاراتهم وتشجيع مشاركتهم العملية في المفاوضات.

وفي إطار مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشـمالي الذي هو مشـترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، وضـعت أمانة اتفاقية كارتاخينا التابعة للبرنامج أيضـا الصـيغة النهائية لتقرير عن حالة الموائل البحرية[20]، واسـتراتيجية وخطة عمل إقليميتين لتقييم وحماية واسـتعادة الموائل البحرية الرئيسـية في منطقة البحر الكاريبي والرصـيف

(18) انظر: https://www.unep.org/cep/news/blogpost/governments-wider-caribbean-benefit-sensitization-workshops-regions-legal-framework

(19) انظر: gefcrew.org/carrcu/SPAWSTAC9/Info-Docs/WG.42.INF.18-en.pdf.

(20) انظر: gefcrew.org/carrcu/SPAWSTAC9/Info-Docs/WG.42-INF.5-en.pdf.

البرازيلي الشمالي للفترة 2021–2030[21]، وبالتعاون مع مؤسسة المحيطات، "العمل المتكامل الواسع النطاق بشأن استعادة الموائل وتلوثها في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي: تقرير مرجعي ولتقييم الجدوى بشأن الاحتياجات والفرص المتاحة للاستثمار"[22]، يغطي منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ذات الصلة. وقُدمت جميع هذه التقارير أيضا إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة، الذي عقد افتراضيا في تموز/يوليه 2021. وتهدف الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان، على وجه الخصوص، إلى تعزيز العمل الوطني والجماعي من جانب الدول الأعضاء لإدارة النظم الإيكولوجية الساحلية، ولا سيما الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والأعشاب البحرية، بغية الحفاظ على سلامة الموائل وضمان استمرار تدفق السلع والخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. وسيدعم التقرير المرجعي والمتضمن لتقييم الجدوى الجهود العالمية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، مثل عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية (2021–2030) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 6 و 13 و 14 و 15، فضلا عن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011–2020 وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

## ياء – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[18 شباط/فبراير 2022]

قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعلومات المبينة أدناه عن الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين وغسيل الأموال والاستغلال غير القانوني للموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية، على النحو المطلوب في الفقرة 10 (ج) و (د) من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/2021 باء.

### 1 – مشكلة المخدرات العالمية

يقوم المكتب، بوصفه كيان الأمم المتحدة المسؤول في المقام الأول عن دعم الدول الأعضاء في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات البحث والتحليل، بجمع وتحليل وتقاسم بيانات مستكملة عن اتجاهات عرض المخدرات والطلب عليها في جميع أنحاء العالم بغية مساعدة الدول الأعضاء على إعداد استجابات مناسبة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز رفاه الأفراد.

وتتسم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بصفة عامة، بنقص في البيانات المتصلة بالمخدرات، سواء ما يتعلق منها بالعرض أو الطلب. وشكل جبل طارق استثناء حيث تلقى المكتب بشأنه ردا شاملا على استبيان تقريره السنوي لعامي 2019 و 2020. وأظهر الرد ضبط كميات كبيرة من راتنج القنب (أكثر من ثلاثة أطنان بالنسبة لعام 2019 وما يقرب من خمسة أطنان بالنسبة لعام 2020)، فضلا عن ضبط بعض الكميات من الكوكايين (0,6 كيلوغرام في عام 2019 و 25,8 كيلوغراما في عام 2020) وضبط كميات صغيرة من الإكستاسي والأمفيتامين، وعشبة القنب، والميثادون، والكيتامين، والبنزوديازيبينات، والسيلوسيبين.

(21) انظر: gefcrew.org/carrcu/SPAWSTAC9/Info-Docs/WG.42-INF.6-en.pdf.

(22) انظر: gefcrew.org/carrcu/LBSSTAC5/Info-Docs/WG.41INF.14-en.pdf.

ولرصد الأنماط والاتجاهات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، يقوم المكتب بجمع وتبادل البيانات على منصته الخاصة برصد المخدرات. وتتضمن المنصة تقارير عن عمليات الضبط واردة من بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

## 2 - الجريمة الاقتصادية: الفساد وغسيل الأموال

### 2-1 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد. وآلية استعراض التنفيذ هي عملية لاستعراض الأقران تساعد الدول الأطراف على التنفيذ الفعال للاتفاقية.

وفي عام 2019، أعلنت حكومة برمودا رسميا، عن طريق المملكة المتحدة، استعدادها للمشاركة في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والخضوع للاستعراض بموجب الفصول الثاني إلى الخامس من الاتفاقية.

وفي عام 2020، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقرير الاستعراض القطري لتنفيذ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمواد 5-14 و 51-59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لدورة الاستعراض 2016-2021. ويشمل الاستعراض تقرير الاستعراض الخاص بجزر فرجن البريطانية. وتفيد الوثيقة بأنه لئن كانت السياسات الرامية إلى منع الفساد ومكافحته مكرسة في مختلف قوانين جزر فرجن البريطانية، بما في ذلك مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام 2007، فإنه لا توجد هيئة مكرسة لمكافحة الفساد؛ غير أنه يجري حاليا النظر في إنشائها. وعلاوة على ذلك، تفتقر جزر فرجن البريطانية إلى إطار منظم لأنشطة منع الفساد والتوعية بشأنه وإلى عملية متسقة راسخة لاستعراض التدابير التشريعية والإدارية المتصلة بمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، لئن كانت هناك تدابير قائمة لمنع الفساد في القطاع العام، وكذلك بين الموظفين العموميين، فإن الإقليم يفتقر حاليا إلى إطار قانوني لحماية المبلغين عن المخالفات، ومدونة وزارية لقواعد السلوك، ومشروع قانون لإدارة الخدمة العامة، التي يجري وضعها.

ويُختتم الاستعراض بمجموعة من التوصيات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في جزر فرجن البريطانية. وهي تشمل ما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، استنادا إلى تقييم شامل لمخاطر الفساد ومشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة؛
- تحديد وتعزيز ممارسات فعالة تهدف إلى منع الفساد، بما في ذلك التوعية بمكافحة الفساد، فضلا عن عملية أكثر انتظاما لإجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته؛
- اعتماد وإنفاذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي هي قيد الإعداد؛
- وضع الصيغة النهائية لإطار قانوني لضمان الشفافية والنزاهة بين الموظفين العموميين واعتماده، فضلا عن نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العامة.

### 2-2 غسيل الأموال

يُذكر في تقرير الاستعراض أنه يوجد في جزر فرجن البريطانية إطار قانوني لمنع غسيل الأموال، يقدم آليات محددة لمنع وكشف عمليات تحويل عائدات الجريمة والسماح بالتعاون وتبادل المعلومات، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء[23]. ويشمل ذلك آليات لتسجيل وتنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية ولإصدار أوامر الحجز. بيد أن المصادرة غير المستندة إلى إدانة ليست متاحة، وما لم يرد طلب من دولة أخرى بالمحافظة على الممتلكات من أجل مصادرتها، لا يوجد حكم ينص على المحافظة على الممتلكات لمصادرتها. وليس هناك حتى الآن أي حالات سُجل فيها أمر مصادرة أجنبي أو جمدت فيها سلطات جزر فرجن البريطانية ممتلكات أو صادرتها أو تعقبتها بناء على طلب أجنبي مقدم في إطار المساعدة القانونية المتبادلة[24].

وقد أبلِغ عن عدم وجود إطار تنظيمي فعال لمكافحة غسيل الأموال في عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، وهو ما أدى إلى إدراج هذه الأقاليم مرارا وتكرارا في ما يسمى بـ "القائمة السوداء" أو ما يسمى بـ "القائمة الرمادية" لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية لوضع السياسات أنشئت لوضع معايير دولية لمكافحة غسيل الأموال. بيد أنه بحلول عام 2021، لم يكن أي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مدرجا في القائمة السوداء لفرقة العمل (الدعوة إلى اتخاذ إجراءات) ولم يكن هناك سوى إقليم واحد غير متمتع بالحكم الذاتي يقع في منطقة البحر الكاريبي (جزر كايمان) ظل مدرجا في القائمة الرمادية، مما يشير إلى أنه لوحظ إحراز تقدم كبير في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بمنع غسيل الأموال في معظم هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مدى العقدين الماضيين.

## 3 - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

### 3-1 تهريب المهاجرين في جزر تركس وكايكوس

ما فتئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم الدعم القضائي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في الأمريكتين. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي إطار عملية توركيسا الثالثة التي قادتها الإنتربول، ألقي القبض على 216 شخصا وتم تحديد هوية أكثر من 000 10 مهاجر غير نظامي من 61 بلدا مختلفا. وشهدت العملية إجراءات إنفاذ مشتركة ومنسقة اتخذتها سلطات 34 بلدا ضد الشبكات الإجرامية التي يعتقد أنها تنقل الرجال والنساء والأطفال الضعفاء عبر الحدود من أجل الربح. وفي جزر تركس وكايكوس، أكدت السلطات الكشف عن سفن مليئة بالمهاجرين تقوم برحلات صعبة في البحر، مبرزة الجوانب عبر الوطنية

(23) قانون عائدات السلوك الإجرامي (المعدل) لعام 2008؛ ومدونة الممارسات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2008؛ واللوائح المنظمة لمكافحة غسيل الأموال لعام 2008؛ وقانون وكالة التحقيقات المالية لعام 2003؛ والقانون المتعلق بالتمويل والخدمات المالية لعام 2009؛ وقوانين أخرى.

(24) انظر: United Nations Office on Drugs and Crime, Country Review Report of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland. Review by Turkey and Israel of the implementation by the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland of articles 5-14 and 51-59 of the United Nations Convention against Corruption for the review cycle 2016-2021. p. 30.

لجريمة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في المنطقة التي تهم بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما فيها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي.

ولمكافحة أنشطة شبكات تهريب المهاجرين والتهديد الذي يتعرض له المهاجرون المهربون على طول طرق التهريب إلى أمريكا الشمالية، بما في ذلك عبر منطقة البحر الكاريبي، ينفذ المكتب مشروع "تعزيز الإجراءات والاستجابات عبر الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين". ويهدف المشروع، الذي يشهد مشاركة جزر تركس وكايكوس، إلى تعزيز الاستجابات والاستراتيجيات المتعلقة بإنفاذ القانون والقضاء بما يتجاوز أنشطة الحظر إلى القيام بتفكيك الشبكات الإجرامية، وتعزيز التعاون عبر الوطني. وبدأ المشروع في نيسان/أبريل 2021 وسيستمر تنفيذه حتى آذار/مارس 2023. ومع ذلك، تم تأجيل عدة أنشطة، بما في ذلك اجتماع للمدعين العامين والمحققين كان من المقرر عقده في عام 2021، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وتم تأجيل الاجتماع إلى آذار/مارس 2022 وسيهدف إلى التوصل إلى فهم مشترك للإطار القانوني الدولي للتعاون ضد تهريب المهاجرين وفوائده في مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة. ورشحت جزر تركس وكايكوس لهذا الاجتماع مشاركين بشكل يحقق التكافؤ بين الجنسين، بحيث يمثَّل كل جنس بنسبة 50 في المائة.

### 4 - الجرائم التي تؤثر على البيئة

**الاستغلال غير القانوني للموارد البحرية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ**

تحتوي قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بضبط حالات الاتجار بالأحياء البرية على بعض سجلات الاتجار بالأحياء البرية المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأكثر ما يتصل بالاستغلال غير القانوني للموارد البحرية ويشكل أكبر كميات مضبوطات الأحياء البرية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هو مضبوطات لحوم وصدف المحارة الملكة (*Strombus gigas*)، وهو نوع شائع في منطقة البحر الكاريبي ولكنه مهدد في بعض المناطق نتيجة للصيد المفرط والصيد غير المشروع. ومواقع المصادر الرئيسية لهذه المضبوطات هي جزر تركس وكايكوس وجزر كايمان. وهناك أيضا عدد من الحالات التي أبلغت عنها نيوزيلندا قادمة من كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية، تتعلق في معظمها بكميات صغيرة من المحار الضخم (*Tridacna maxima*) وأنواع مختلفة من الشعاب المرجانية، التي عادة ما تصادرها الجمارك من السياح الذين يحملون هذه "الهدايا التذكارية".

## كاف - صندوق الأمم المتحدة للسكان

[23 شباط/فبراير 2022]

شمل الدعم المحدد الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعامل مع آثار جائحة كوفيد-19 في أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات ما يلي:

- مبادئ توجيهية لدعم مديري الملاجئ ومقدمي الرعاية الصحية وموظفي الشؤون الجنسانية والمنسقين في حالات الكوارث للحد من مخاطر العنف الجنساني والأخذ بالإجراءات الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في ملاجئ الطوارئ.

- مبادئ توجيهية بشأن كوفيد-19 لمرافق إيواء ضحايا العنف الجنساني من أجل توفير إرشادات بشأن تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها التي يتعين اعتمادها في مرافق الرعاية القصيرة والطويلة الأجل للناجين من العنف الجنساني وأطفالهم (صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/هيئة الأمم المتحدة للمرأة).
- تقييم أمن السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية لتعزيز سلسلة الإمداد والإدارة اللوجستية لإمدادات الصحة الإنجابية في ضوء أثر كوفيد-19 على سلسلة الإنتاج والإمداد.
- مواد الاتصال بشأن جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني من أجل توعية الجمهور وتثقيفه وزيادة فرص الحصول على الخدمات المتاحة.

ولم تكن للصندوق تدخلات مباشرة في التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه في جزر تركس وكايكوس، ومع ذلك، استمر الرصد للوقوف على خطورة الجائحة في الإقليم.

**مبادرات بناء القدرات**

في عام 2021، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان دورات لتدريب المدربين لمساعدة مديري حالات العنف الجنساني من وزارات الشؤون الجنسانية والخدمات الاجتماعية والتنمية في أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات على التصدي بشكل أفضل للعنف الجنساني وتكييف تنفيذ البرامج مع سياق كوفيد-19. وسيجري تنظيم الدورات التدريبية على مستوى الأقاليم في عام 2022 بدعم من الصندوق. وشملت مجالات التدريب المحددة ما يلي:

- الاستجابة المتخصصة فيما يتعلق بحوادث العنف الجنساني بالنسبة لمقدمي الخدمات المتعلقة بهذا النوع من العنف مع تكييف تقديم الخدمات مع سياق كوفيد-19 ليصبح عن بعد؛
- العنف الجنساني في حالات الطوارئ والصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي؛
- الإحالات الآمنة من قبل الموظفين الطبيين والتعامل غير المتخصص مع العنف الجنساني/ المبادئ التوجيهية المختصرة للتعامل مع العنف الجنساني

واستفاد موظفون من مكاتب الإحصاء في أنغويلا وجزر تركس وكايكوس ومونتسيرات من "حلقة العمل المعنية بالتحليل الديمغرافي والتوقعات السكانية"، التي هي ثمرة تعاون بين مكتب الإحصاء التابع للولايات المتحدة ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة البحر الكاريبي. وتم تصميم حلقة العمل التي استمرت لمدة أسبوع واحد، وعُقدت في الفترة من 24 إلى 28 أيار/مايو 2021، للأخصائيين الديموغرافيين والمتخصصين في الموضوع في مكاتب الإحصاء وإدارات التخطيط المكلفين بإنتاج واستخدام التوقعات السكانية والتقديرات الديموغرافية. وشملت حلقة العمل إعداد تقديرات للقاعدة السكانية، والخصوبة، والوفيات، والهجرة وتوقعات العناصر المكونة للجماعات؛ التي هي أساسية لدعم البلدان والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للحصول على بيانات مرجعية دقيقة استعدادا لحالات الطوارئ الإنسانية المحتملة.

**تعبئة الموارد**

من المتوقع أن تستفيد مونتسيرات من مشروع قيد الإعداد للصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة مدته سنتان بشأن البيانات السكانية المتكاملة وحلول السياسات العامة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع أن تحصل مونتسيرات على مبلغ 000 750 دولار من المشروع. وسينصب التركيز على سياسات التنمية المستدامة، والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والبيانات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة.

## لام - برنامج الأغذية العالمي

[17 شباط/فبراير 2022]

تستضيف الجزائر لاجئين صحراويين من الصحراء الغربية منذ عام 1975. ويعيش هؤلاء اللاجئون في خمسة مخيمات بالقرب من مدينة تندوف، حيث فرص الاعتماد على الذات محدودة. ولذلك، يعتمد اللاجئون اعتمادا شبه كامل على المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من أن الجائحة أنشأت تحديات لم يسبق لها مثيل، فقد نجح برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ أنشطته المنقذة للحياة.

وتتمحور الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبرنامج الأغذية العالمي للجزائر للفترة 2019-2022، التي دخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2019، حول نتيجتين استراتيجيتين تهدفان إلى تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للرجال والنساء والفتيان والفتيات الصحراويين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، وتحسين الوضع التغذوي للأشخاص الأضعف بينهم. وفي عام 2020، ظلت الخطة الاستراتيجية للجزائر تركز على أربعة أنشطة: توفير عمليات نقل الموارد غير المشروطة، والتغذية المدرسية، وأنشطة سبل كسب العيش التكميلية، ودعم التغذية، وكانت التغذية مجالا للتركيز في جميع الأنشطة.

ووفرت أنشطة سبل كسب العيش التكميلية التي قام بها برنامج الأغذية العالمي فرصا للاجئين من الرجال والنساء زادت من الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين. وفي هذا السياق، حدد نهج البرنامج لبناء القدرة على الصمود الفرص وشجع الترابط مع أنشطة أخرى وشركاء آخرين لزيادة فرص الحصول على الأغذية الطازجة والغنية بالبروتين. وعمل البرنامج أيضا على تمكين النساء والرجال من خلال أنشطة تنطوي على استخدام تكنولوجيا الزرع التي تسمح بزراعة الفواكه والخضروات الطازجة ذات الاستهلاك المحدود للمياه.

**التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين**

يلتزم برنامج الأغذية العالمي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة لضمان تلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وساعد التحليل الجنساني لعام 2019 وخطة العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2019-2022 على زيادة تحديد الاحتياجات وتعيين الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي عام 2020، صنف البرنامج البيانات حسب العمر والجنس لضمان إمكانية أن تدعم البيانات الكمية الاستجابة للاحتياجات المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة.